

العنوان:	تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية : دراسة مسحية
المصدر:	مجلة اتحاد الجامعات العربية
الناشر:	اتحاد الجامعات العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	هياجنة، عدنان
المجلد/العدد:	ع 34
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1998
الشهر:	يونيو(حزيران)
الصفحات:	94 - 109
رقم MD:	18230
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	جامعة اليرموك ، العلوم السياسية ، تدريس العلوم السياسية ، التعليم الجامعي ، الجامعات ، الجامعة الأردنية ، جامعة مؤتة ، الأردن ، الأهداف التعليمية ، التقييم التربوي ، المناهج ، طرق التدريس، التطوير التربوي
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/18230">http://search.mandumah.com/Record/18230</a>

## تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية ... دراسة مسحية أجراها :

د. عدنان هياجنة  
جامعة آل البيت - الأردن

### ملخص

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على كيفية تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية الرسمية في مستوى الدرجة الجامعية الأولى بهدف الارتقاء بهذا الحقل التخصصي من خلال تحليل مساقات العلوم السياسية ومفرداتها. وقد شملت عينة الدراسة ثلاث حالات: الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة. وشملت البيانات التي تم تحليلها على توصيف مساقات العلوم السياسية وتم أيضاً اختيار عينة عشوائية غير احتمالية لمفردات المساقات التي تدرس في هذه الجامعات. وقد أظهرت النتائج الأولية - مع الأخذ بعين الاعتبار مدى ثبات ومصداقية البيانات - أن هناك غياباً في التركيز على الأوراق البحثية والمقالات الدورية مع غياب مساقات تركز على السياسة العامة الأردنية ودور المرأة في السياسة. كما أشارت الدراسة إلى بعض التوصيات في نهاية هذه الورقة.

## مقدمة:

يسعى هذا البحث إلى تحليل مناهج ومفردات مساقات العلوم السياسية في الجامعات الأردنية الرسمية التي تمنح الدرجة الجامعية الأولى من خلال محاولة الإجابة على سؤالين: الأول: ما هو الوضع الحالي لتدريس علم السياسة في الأردن؟ والثاني: هل ما يدرس من مساقات في العلوم السياسية يواكب التطورات الحديثة في علم السياسة ومتوازن مع التطورات الداخلية للدول وبينها.

وتعود أهمية هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة وطيدة بين مفردات المساقات ونوعية المساقات التي تدرس من طرف، ونوعية المتخرجين وقدرتهم العلمية في المساهمة الفعالة في حركة التنمية الوطنية بأشكالها المتنوعة من طرف آخر. حيث إن هناك حاجة ماسة إلى التعرف على ما طرحه الأقسام المختلفة من مساقات وكيف تدرس هذه المساقات من أجل الإفادة والاستفادة من التجارب المتعددة.

إن مناقشة أهمية تطوير البحوث، والدراسات العليا، وحاجات المجتمع المحلي لها ارتباط وطيد بما يدرس حالياً في هذه الجامعات فعلى سبيل المثال لا تستطيع جامعات أن تقدم خريجين قادرين على أن يخدموا مجتمعهم إذا لم تكن المناهج والمساقات في هذه الجامعات متناسبة مع حاجات المجتمع وتعالج مشاكله، ولن تستطيع هذه الجامعات أيضاً تقديم الاستشارات وتطوير مراكز البحوث بدون مستشارين وباحثين درسوا كيفية تزويد الاستشارات والقيام بالبحث العلمي.

وتقسم الدراسة إلى عدة أجزاء كالآتي:

أولاً: هدف الدراسة.

ثانياً: صعوبات الدراسة.

ثالثاً: عرض عام لأهم الأدبيات في تقويم تدريس العلوم السياسية.

رابعاً: تصميم البحث.

خامساً: عينة الدراسة.

سادساً: تحليل نتائج الدراسة.

سابعاً: الخلاصة والتوصيات.

## هدف الدراسة:

وتأتى الدراسة الحالية من أجل تقويم ما يدرس من أجل إعادة النظر فيما يدرس في خضم هذه التطورات العالمية حيث تفترض الدراسة أن ما يدرس في الجامعات الأردنية هو ما كتب في عقود الستينيات وهو ليس مواكباً للتطورات العلمية والعملية في مجال العلوم السياسية.

لذلك لا يهدف هذا البحث إلى انتقاد أشخاص أو أفراد أو أقسام في جامعات بل تقييم ما هو كائن ومحاولة الاستفادة من هذا التحليل في تطوير المناهج التي سيدرسها طلاب القرن الواحد والعشرين فطلبة العام القادم سيتخرجون في بداية القرن الذي سيدخله الجميع سواء كانوا راضين أم غير راضين وبكلمات أخرى سواء كانوا مستعدين أم غير مستعدين.

## صعوبات البحث:

لقد واجهت الباحث بعض الصعوبات في القيام بهذا البحث وهي تتضمن تحفظ أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية عن تزويد الباحث بمفردات المواد التي يتم تدريسها حالياً وحتى عند طلبها دون أسماء مدرسي هذه المواد.

واكتفت بعض الأقسام بتزويد الباحث بتلخيص بما يسمى بالخطط الدراسية التي فيها بعض التلخيص لمساقات العلوم السياسية في تلك الأقسام. والسؤال الذي يبرز هنا كيف نتكلم عن تطوير ونحن ما زلنا متحفظين وحتى بمفردات المساقات التي هي حسب اعتقادي تمثل دستوراً وعقداً بين الجامعة والطالب ومن حق كل شخص الاطلاع عليه؟ ويتفق الباحث مع الزملاء بأننا لن نتفق وهذا يعود إلى أسباب في التخصص والمدارس المؤثرة المختلفة وهذا باعتقادي شيء صحي ويجب أن ينعكس إيجابياً على الطلبة. ففي علم السياسة لا توجد مدرسة واحدة إنما مدارس (Schools) واقترابات (Approaches) مختلفة وهذا يكون بتأثر الدارسين والمدرسين لهذه المناهج المختلفة. وأيضاً يتطلب مساقات ومناهج متنوعة؛ موضوعية عادلة، وليست انطباعية. وقد تم التغلب على معظم هذه الصعوبات كما سيوضح لاحقاً في عينة الدراسة.

## عرض عام لأهم الأدبيات العربية حول تقييم تدريس العلوم السياسية:

إن موضوع تقييم تدريس العلوم السياسية لم يلقَ اهتماماً كبيراً في الأدبيات العربية (سعيد ١٩٩٠)، وإن معظم الدراسات شحيحة في هذا الموضوع خاصة فيما يتعلق بالأردن. وبالرغم من ذلك فقد برزت جهود على المستويين الأردني والعربي في معالجة ودراسة هذا الموضوع كمؤتمر الجمعية العربية للعلوم السياسية في عام ١٩٨٥، ومؤتمر تدريس العلوم السياسية في مصر وتطورها، الذي انعقد في القاهرة في فبراير عام ١٩٨٩. أما على المستوى المحلي في الأردن فقد عقدت سلسلة مؤتمرات حول تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية في السنوات الثلاثة الماضية، وقد كان لها أثر واضح في طرح عدة قضايا حول شؤون وشجون تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية. ومن الأهمية بمكان أن الدراسات التي قدمت في هذه الندوات لم تنشر بعد.

وقد ركزت بعض الدراسات العربية بشكل مقتضب على تدريس بعض المناهج في الجامعات الأردنية وركزت في معظمها على الجامعة الأردنية كونها الجامعة الأم في هذا المجال (انظر: سليم، ١٩٩٠، نوفل، ١٩٩٠، عبدالله، ١٩٩٠).

وفيما يلي تحليل لأهم النتائج العلمي حول تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي. فقد قدم الباحث سليم (١٩٩٠) دراسة استطلاعية حول أساليب ومناهج تدريس السياسة الخارجية في الجامعات العربية في محاولة من أجل معرفة وتصوير الوضع الراهن واستكشاف الآفاق المحتملة. وقد ركز الباحث في دراسته على المؤلفات المدرسية في المرحلة الجامعية الأولى. وحاول اختبار مدى استقلالية هذا العلم ومضمون المادة العلمية من حيث وحدات التحليل والمتغيرات المستخدمة. وقد خلص الباحث إلى أن علم السياسة الخارجية في الجامعات العربية يمر بمرحلة انتقال "تتمثل في تعايش المنظرين التقليدي والحديث، سواء بتواجد كل من المنظرين في جامعات عربية مختلفة أو في تعايشها داخل المقرر الواحد في الجامعة ذاتها." (سليم، ١٩٩٥: ٣٥). وقد كشف الباحث عن عدة أمور هامة تتعلق بتدريس علم السياسة الخارجية حيث يقول "ومن الآفاق التي لم تطرق بعد في الجامعات العربية الموضوعات المتعلقة بأساليب التنبؤ العلمي في السياسة الخارجية، ووسائل، وتخطيط السياسة الخارجية، ومعايير تقييم كفاءة وفعالية السياسة الخارجية" (سليم، ١٩٩٠: ٣٦). وباختصار فإن الباحث يشير إلى مصادر ضعف

في تدريس السياسة الخارجية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ياب استخدام التجريب والمحاكاة والتركيز الكبير على المناهج التقليدية. بالإضافة إلى أن عددا من الجامعات العربية لا توفر مثل هذه المساقات داعياً إلى استحداث مساقات السياسة الخارجية في هذه الجامعات.

وتطرق الباحث الرمضاني (١٩٩٠) إلى مسألة تدريس صنع القرار السياسي والخارجي في الجامعات العربية في محاولة لوضع مخطط لكيفية التدريس. ولا تعتمد هذه الدراسة أي عينة علمية إنما هي تأملات حول المستقبل. وينحى الرمضاني منحى الباحث الحديثي (١٩٩٠) حيث يحاول وضع خطة في كيفية تدريس التنظيم الدولي ابتداءً من تحديد المصطلح والمنهج.

وفيما ركزت بعض الدراسات على حقل العلاقات الدولية (سليم، ١٩٩٠، الرمضاني، ١٩٩٠، الحديثي، ١٩٩٠)، حاولت دراسات أخرى التركيز على حقل فرعي آخر في مجال العلوم السياسية هو الفكر السياسي. حيث يشير الباحث طعان (١٩٩٠) إلى أن تدريس تاريخ الفكر السياسي ما زال متخلفاً في الجامعات العربية، وأن هناك حاجة ماسة إلى تطويره من خلال المنهجية المناسبة في كل من البحث والتدريس. فيما تطرق الباحث حمروش (١٩٩٠) إلى كيفية تدريس الفلسفة السياسية في الجامعات العربية ومدى الحاجة الحثيثة إلى تطويرها.

وقد حاولت دراسات أخرى البحث في تدريس مواضيع محددة في الوطن العربي وقد شملت هذه المواضيع الأمن القومي العربي (المشاط، ١٩٩٥)، والتنمية السياسية (عبدالله، ١٩٩٠)، والقضية الفلسطينية (نوفل، ١٩٩٠) والصهيونية (السيد، ١٩٩٠)، العالم الثالث (حمودي، ١٩٩٠).

ووجد الباحث المشاط (١٩٩٠) أن معظم الجامعات العربية لا تواكب الاهتمام السياسي فيما يتعلق بالأمن العربي، حيث إن معظم الجامعات العربية لم تطرح مادة الأمن القومي العربي كمادة إجبارية في أي مرحلة دراسية بما فيها الجامعة الأردنية (المشاط، ١٩٩٠: ١٨٠). وقد وجد الباحث أن جامعة واحدة من عينة دراسته والتي تضم ثمان جامعات ممثلة لأقطار الوطن العربي تدرس هذه المادة، وهذه الجامعة هي قار يونس في ليبيا.

أما بالنسبة لمادة التنمية السياسية فقد وجد عبد الله (١٩٩٠) إحدى عشرة مادة تحمل هذا المسمى في ثماني جامعات من مجموع خمسين؛ دراسة أي ما نسبته ١٦٪. وأن هناك تبايناً واضحاً في تدريس هذه المواد تشمل المحاور والقراءات. وأيضاً وجد أن هناك اختلافاً في

المسميات. وتوصي دراسة الباحث إلى الحاجة إلى زيادة عدد المواد في الجامعات العربية بحيث تتناسب مع أهمية الموضوع.

وتأتى دراسة الباحث نوفل (١٩٩٠) لتركز على موضوع في غاية الأهمية ألا وهو موضوع تدريس القضية الفلسطينية في الجامعات العربية. وقد قام الباحث بتحليل مساقات هذا الموضوع في ٢٦ جامعة عربية ووجد أن جميعها تدرس القضية الفلسطينية ولكن ليس فقط في قسم العلوم السياسية بل شمل ذلك أقسام التاريخ والفلسفة. وقد خلص الباحث إلى هناك "تقصيراً في الجامعات العربية في تدريس القضية الفلسطينية... وهذا التقصير يؤدي إلى تنامي الجهل بين صفوف الشباب الجامعي ويؤثر على قدراتهم على تحدي العدو الصهيوني" (نوفل، ١٩٩٠).

ويضاف إلى هذه الدراسات بحوث ركزت على حالات معينة حول تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي خاصة التجربتين المصرية والعراقية. حيث قام الباحث خربوش (١٩٩٥) بدراسة اتجاهات التدريس في جامعة القاهرة وخلص إلى أن معظم المواد لم يتم تحديثها منذ بدء التدريس فيها وأن هذه ظاهرة بحاجة إلى إعادة نظر. أما الباحثان فياض ومراد (١٩٩٥) فقد تطرقا إلى تجربة جامعة بغداد في الدراسات العليا وخاصة مراجعة وتحليل رسائل الدكتوراه منذ عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩١. وقد خلصت الدراسة إلى أن تجربة الدراسات العليا قد واجهت الكثير من المصاعب تتضمن منهجية البحث العلمي وخاصة ندرة المراجع وشح البيانات.

وبالتالي فإن الدراسة الحالية هي إضافة نوعية لأدبيات العلوم السياسية ومحاولة التركيز على حالة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية من خلال استخدام منهج علمي ومحاولة الخوض في داخل الأمور للوصول إلى نتائج قد تساعدنا في تطوير هذا الحقل الهام من حقول العلوم الإنسانية والتي نحن بأمس الحاجة إلى التطوير فيها إذا ما قورنت مع العلوم الطبيعية.

## تصميم البحث:

إن هذا البحث هو استكشافي وبالتالي فهو يحاول اختبار الواقع والأخذ منه لتطوير نظرية مستقبلية يتم اختبارها في دراسات مستقبلية. ولذلك تقوم هذه الدراسة على فرضية عامة (مقولة عامة): أن علم السياسة في الأردن (كما هو الحال في أكثر دول العالم الثالث) لا يعتبر مواكباً للعصر الحديث من حيث المساقات والمناهج أو الاتجاهات البحثية. وقد استندت الدراسة على بحوث علمية من قبل متخصصين في مجال العلوم السياسية (انظر: طارق، ١٩٩٥، خربوش، ١٩٩٥، ١٩٨٨، عبد الحي، ١٩٨٦). وستتم محاولة اختبار هذه الفرضية من خلال التصميم البحثي الآتي :

**الجزء الأول :** رصد مساقات جميع أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية الرسمية والتي تشمل : الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، وتصنيف هذه المساقات إلى ستة أقسام كما يلي :

**أولاً :** مساقات السياسة الأردنية: وهي كل المساقات التي تتعلق بالسياسة الأردنية من حيث مناقشتها لطبيعة النظام، والسياسة العامة، والرأي العام الأردني، والمؤسسات الحكومية الأخرى.

**ثانياً:** مساقات العلاقات الدولية: وهي المساقات التي تركز على التعاون والصراع الدولي أو بين الدول.

**ثالثاً:** مساقات النظم السياسية: وهي المساقات التي تشمل مقارنة الحكومات أو تلك التي تتعلق بالتنمية السياسية والاقتصادية.

**رابعاً:** مساقات النظرية السياسية: وتشمل أيضاً الفكر السياسي الغربي والإسلامي والغربي الحديث والقديم.

**خامساً:** مساقات مناهج البحث: وهي المساقات المنصبة على تدريس طرق البحث العلمي الحديث متضمنة الحاسب الآلي والإحصاء الرياضي الوصفي منه والقياسي.

**سادساً:** مساقات أخرى: وهي مساقات لا تدخل ضمن الفئات الخمسة الأولى وقد تكون متعلقة بالقانون والاقتصاد كما هو الحال في بعض الجامعات التي تطرح مساقات مشتركة مع أقسام أخرى.



**الجزء الثاني :** تحليل مفردات المسابقات: بحيث يتم تجميع أكبر عدد ممكن من مفردات المسابقات وتحليلها تحليلاً كمياً متعلقاً بمحورين؛ الأول ويتعلق بطبيعة القراءات والثاني يشمل النشاطات الأكاديمية والتي تتضمن الورقة البحثية. ويضم هذان المحوران مايلي :

١ - عدد الكتب المدرسية.

٢ - عدد المقالات الدورية من الدوريات العلمية المحكمة.

٣ - الورقة البحثية.

٤ - عدد المراجع.

### عينة الدراسة :

لقد تم تجميع النشرات الرسمية من الجامعات في عينة الدراسة فيما يتعلق بالمسابقات المطروحة في تخصص العلوم السياسية على مدى المرحلة الجامعية الأولى.

ونتيجة لعدم توفر بيانات عن مفردات المسابقات فقد اكتفت الدراسة الحالية بعينة مفردات عشوائية غير احتمالية تم تجميعها من قبل الطلبة بعد حذف اسم مدرس المساق وهي لا تمثل عينة عشوائية احتمالية (في حالة جامعة اليرموك) أي عينة علمية ممثلة وبالتالي قد تحد من صدق البيانات (Validity) والنتائج لهذه الدراسة في هذه الجزء. ولا بد من الإشارة إلى الضوابط المتعلقة ببيانات مفردات المسابقات وهي تشمل الآتي:

١ - أن أسماء المحاضرين/ المدرسين غير معروفة.

٢ - أن تاريخ المفردات تتراوح ما بين نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.

٣ - لا تحصر هذه البيانات معلومات مثل إضافة أستاذ المادة ورقة بحثية أو تحديد صفحات معينة في مراجع مختلفة بعد توزيع هذه المفردات.

وبالرغم من كل هذه الضوابط فإن طبيعة البحث كبحت استكشافي اكتفى بالبيانات المتوفرة.

## تحليل نتائج الدراسة:

### مسابقات العلوم السياسية في الجامعات الأردنية

يعرض جدول (١) مسابقات العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، التي تمنح الشهادة الجامعية الأولى في العلوم السياسية، وتشير إلى أن عدد المسابقات المتوفرة محتوية الإجباري والاختياري منها؛ تم توزيعها حسب الأصناف الست التي تمت مناقشتها في تصميم البحث، ثم تعرض النسبة المئوية لهذه المسابقات.

#### جدول (١)

توزيع مسابقات العلوم السياسية حسب الحقل الفرعي: المجموع والنسبة المئوية

مسابقات أخرى	المناهج		العلاقات الدولية		النظم المقارنة		النظرية السياسية		السياسة الأردنية		الجامعة
	١	٣	١٢	٧	٥	١	٦	٣			
٣٪	١١٪	٤١٪	٢٤٪	١٧٪	٣٪	الجامعة الأردنية المجموع = ٢٩					
٦٪	٨٪	٣٩٪	٢٨٪	١٧٪	٣٪	اليرموك المجموع = ٣٦					
١٨٪	١١٪	٣٢٪	٢٤٪	٨٪	٣٪	مؤتة المجموع = ٢٩					

المصدر : نشرات رسمية من جامعات: الأردنية، واليرموك، ومؤتة.

وتشير البيانات الكلية إلى إن طالب البكالوريوس يحق له أن يدرس ما بين مسابقات اختياريه وإجبارية ما معدله ٣٥ مساقاً في العلوم السياسية وتوزع هذه المسابقات إلى خمسة أصناف بين السياسة الأردنية، النظرية السياسية والنظم السياسية والعلاقات الدولية وطرق البحث ومسابقات أخرى لم تدخل في التصنيفات الخمس السابقة الذكر؛ ومن الملاحظ في جدول (١) أن العلاقات الدولية تأخذ النسبة الأكبر بحيث يبلغ معدل المسابقات التي تركز على العلاقات

الدولية حوالي ٣٧٪ تليها النظم المقارنة بمعدل ٢٥٪ ومن ثم النظرية السياسية ١٤٪ تليها طرق البحث بحوالي ١٣٪ أما النسبة للسياسة الأردنية فهي في أدنى هذا التصنيف حيث المعدل الحسابي ٥٪.

ومن خلال هذه النتائج يبرز السؤال التالي: هل الأقسام توجه الطلبة إلى دراسة العلاقات الدولية؟ كيف يعزى هذا التفوق؟ هل هذا بسبب طبيعة الأردن وموقعه السياسي أم هذا يعود إلى تخصص أساتذة الأقسام الذين صمموا هذه المساقات؛ أما الملاحظة الأخرى فهي تتعلق بغياب التركيز على مساقات البحث العلمي وبالتالي فإن هذا الغياب له أثر سلبي على مستوى الطالب المتخرج.

ويشير جدول (١) إلى غياب مساقات تركز على السياسة العامة الأردنية التي هي جزء رئيسي من علم السياسة. إن غياب مثل هذه المساقات له أثر سلبي على مستوى الطلبة وفرصهم في سوق العمل، وبالتالي فإن هذا الغياب قد يكون أحد الأسباب التي قد تفسر صعوبة حصول هؤلاء المتخرجين على العمل. إن النقص في المتخصصين في السياسة العامة وكيفية صنعها هو محور تقدم أو تخلف الدول وبالتالي فإن للجامعات دوراً فعالاً في المساهمة في تنمية المجتمع إذا طورت مساقات تعالج مشكلاته.

ويبدو أن المساقات التي تأخذ بدور المرأة وموقعها في صنع السياسة غابت عن أقسام العلوم في الجامعات الأردنية. وبالتالي أصبح علم السياسة الأردني (إذا كان هناك شيء بهذا المسمى) علم الرجل فقط. وبالتالي فقد فقدنا وجهة نظر بمستوى الأهمية كما في وجهة النظر المسيطرة على تدريس العلوم السياسية.

أما السؤال الأكثر تعقيداً فهو هل تتناسب أو تواكب هذه المساقات الحالية التطورات العالمية العلمية منها والسياسية؟ هل المساقات الحالية تناقش المستجدات في مجال الدراسات والعلوم؟ هل تتناسب المساقات الحالية مع التطورات العلمية التي تحصل داخل الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي؟ ليس من السهل الإجابة على هذه الأسئلة، فهي بحاجة إلى العديد من الدراسات والأبحاث العلمية المتخصصة. ولكن أسئلة جوهرية قد نستطيع الإجابة عنها بالنفي وهي كما يلي: هل دخلت التجربة الديمقراطية العالمية (الموجة الثالثة) والاقتصاد السياسي في مساقات النظم السياسية؟ وكم يعرف الطالب عن "الأجندة" البحثية في العلاقات الدولية؟ وقد يبدو الأمر أكثر تعقيداً لأن الأدبيات العربية لعلم العلاقات الدولية تعاني أيضاً من تأخر بثلاثة عقود وراء ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال لا الحصر.

أما إذا نظرنا إلى الحالات الثلاثة في عينة الدراسة فسنجد الآتي؛ بالنسبة للجامعة الأردنية فإن مساقات العلاقات الدولية قد طغت على تخصص العلوم السياسية في هذه الجامعة حيث لهذا الفرع ما يساوي مساقات بقية الفروع الأخرى في العلوم السياسية. وإذا نظرنا إليه من وجهة محايدة فإنه شيء صحي ويعني أن التوجه في هذه الجامعة هو نحو دراسة العلاقات الدولية. أما بالنسبة للسياسة الأردنية فهي لا تتعدى مساقاً واحداً يشمل وصفاً لطبيعة النظام السياسي الأردني. وهذا هو الحال أيضاً في كل من جامعة اليرموك وجامعة مؤتة. ولذلك فإن التباين الصحي بين هذه الجامعات في تخصص العلوم السياسية غير موجود.

### مفردات مساقات العلوم السياسية:

يناقش هذا الجزء من الدراسة تحليل مفردات مساقات العلوم السياسية في الجامعات الأردنية من خلال المحاور التي نوقشت في تصميم الدراسة. ويشير جدول (٢) إلى تحليل عينة عشوائية غير احتمالية لمفردات مساقات العلوم السياسية في الجامعات الثلاثة المختلفة وتشمل العينة (٣٢) خطة دراسية.

#### جدول (٢)

#### تحليل مفردات مساقات العلوم السياسية في الجامعات الأردنية

الجامعة	العينة	مجموعة الكتب المدرسية	مجموع المقالات الدورية	الورقة البحثية	عدد المراجع
الجامعة الأردنية	١٣	٠	٠	٠	٢٥٤
المتوسط الحسابي		٠	٠	٠	
جامعة اليرموك	٤	١١	١	١	٤
المتوسط الحسابي		٣	٠.٢٥	٠.٢٥	١
جامعة مؤتة	١٥	١١	٠	١٠	١٠٤
المتوسط الحسابي		٠.٧٣	٠	٠.٦٧	٧

ويبرز من النتائج الواردة في جدول رقم (٢) عدة استفسارات وملاحظات تستحق المناقشة والإشارة إليها.

أولاً بالنسبة للبيانات الكلية:

### ١ - الكتب المدرسية:

تشير البيانات إلى عدم التزام بعض الأقسام بكتب مدرسية (Text Books) للمساقيات التي تم طرحها. وهذا يضع الطالب في موقف من يتعامل مع كم هائل من المراجع دون مرشد له في سلمه التعليمي. وهذه المراجع موضوعة كما سنشير لاحقاً دون أي توضيح بما هو مهم أو مقرر.

### ٢ - عدد المراجع:

يبدو أن عدد المراجع كبير وهناك طريقة عشوائية في وضع كل الأسماء دون التنويه إلى أهمية أية مرجع أو تقسيم هذه المراجع حسب تصنيف معين كمنطقة أو وحدة تحليل معينة. ويلاحظ أيضاً غياب المراجع الأصلية الغربية في أكثر مفردات المسابقات وهذا تم استكشافه بغياب مراجع مهمة كأعمال مورجاثنو أو أليسون أو روزنو وآخرين.

### ٣ - الورقة البحثية :

تشير النتائج إلى أن الورقة البحثية غائبة في كل من الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، وأن التركيز واضح في جامعة مؤتة على أهمية الورقة البحثية. وقد يعتبر البعض أن هذا شيء إيجابي بالنسبة لجامعة مؤتة مقارنة مع كل من جامعة اليرموك والجامعة الأردنية.

إن الورقة البحثية تعتبر العمود الفقري لتطبيق ما تعلمه الطلبة في أي مساق وهذه السياسة التي أخذت بها بعض الجامعات الأردنية كجامعة آل البيت حين فرضت في كل المستويات والتخصصات أوراقاً بحثية لكل مساق.

إن الآثار السلبية لغياب الورقة البحثية تتضمن عدم قدرة الطالب على تطبيق ما تعلمه بالإضافة إلى عجز الطالب عن تطوير مهارات البحث العلمي الرصين. وبالتالي قد يجد الطالب نفسه في موضع لا يفرق بينه وبين شخص آخر غير دارس للعلوم السياسية وخاصة في

مجتمعات العالم الثالث. وهناك سلبية أخرى فهي تتعلق بعدم ثقة الطالب بنفسه بسبب غياب العمق العلمي كما تعلمه وغياب التطبيق العملي وغياب الإبداع. لأن الإبداع يتم في الورقة البحثية وليس في حفظ المعلومات التي يتلقاها من أستاذه.

#### ٤ - المقالات الدورية:

أما الأمر الأخير فيتعلق بعدد المقالات المأخوذة من الدوريات العلمية المحكمة. فالبيانات تشير إلى الغياب الكامل إلا في حالة واحدة فقط. والكل يعلم أنه يتم الاتصال العلمي بشكل رئيسي عن طريق الأبحاث المنشورة في دوريات محكمة وليس في الكتب المدرسية. لأهميتها وبصورة مقالات دورية قد يمكن توظيفها لخدمة تطور الطالب العلمي.

يبدو أن الصورة في هذا التحليل قد تبدو متشائمة لكن يجب مواجهة هذا الواقع الحالي. أما ما يزيد الأمر تعقيدا فهو دراسة هذه الأقسام دراسة فردية لأن البيانات الكلية قد تؤثر في المنحى الخطأ. لذلك فإن جدول رقم (٢) يشير إلى البيانات الفردية لكل قسم، ونستطيع الاستخلاص من الحالة الأولى التي تتعلق بالجامعة الأردنية أن هناك غياباً كاملاً للورقة البحثية والكتب المدرسية والمقالات الدورية في العينة العشوائية المتوفرة. أما في جامعة اليرموك فقد يكون هذا الوضع أفضل مع غياب شبه كامل للمقالات الدورية والورقة البحثية. أما جامعة مؤتة فهي النموذج المثالي للتوزيع بين الورقة البحثية في الكتب المدرسية بالرغم من ذلك تبقى المقالات الدورية مختفية.

## خلاصة وتوصيات

تشير النتائج الأولية إلى غياب مسابقات البحث العلمي والورقة البحثية واستخدام المقالات الدورية في الحالات المتوفرة فيها البيانات، وتبدو الحاجة ملحة لإعادة النظر في الوضع القائم للمناهج التدريسية. لذلك تقدم الدراسة التوصيات الآتية:

أولاً - إعادة صياغة المسابقات والبرامج بما يضمن تناسقها مع طبيعة السياسة الأردنية الداخلية والخارجية والتطورات العلمية والعملية.

ثانياً - التركيز على دور الورقة البحثية في تطوير الطلبة وتطوير تحصيلهم العلمي.

ثالثاً - إدخال مسابقات استخدام الحاسب الآلي والبرامج العلمية المتخصصة بالعلوم السياسية ضمن برنامج مواد الطالب.

رابعاً - محاولة إدماج وجهة نظر المرأة في تقييم وتصميم المسابقات المختلفة.

خامساً - التنسيق ما بين الجامعات في صياغة الخطط الدراسية.

سادساً - تحفيز الأساتذة على الاشتراك في مجموعات عمل لإنتاج كتب مدرسية يتم استخدامها في الجامعات الثلاثة.

سابعاً - الاتفاق على مصطلحات علمية معربة حتى تصبح لهذا العلم لغة موحدة.

ثامناً - ضرورة تدريس الطلبة مساقاً في إحصاء العلوم الإنسانية.

تاسعاً - البحث التقويمي المستمر لطبيعة المسابقات المطروحة.

## المراجع

- إسماعيل، جاكلين وطارق، "دراسات الشرق الأوسط في الجامعات الأمريكية". المجلة العربية للعلوم السياسية. (العدد ٨، ٩، أغسطس ١٩٩٥): ٦٧-٨٠.
- الحديثي، خليل إسماعيل، "مشكلات أساسية في دراسة التنظيم الدولي"، في تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، محرر، عبد المنعم سعيد. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.
- حمروش، علاء، "تدريس الفلسفة السياسية"، في تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، محرر، عبد المنعم سعيد. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.
- حمودي، مهدي صالح، "مادة للتدريس في الجامعات العربية"، في تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، محرر، عبد المنعم سعيد. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.
- خربوش، "محمد صفي الدين"، "اتجاهات تدريس وبحث العلوم السياسية في مصر". المجلة العربية للعلوم السياسية. (العدد ٨، ٩، أغسطس ١٩٩٥): ٨٠-٩٤.
- خربوش، "محمد صفي الدين"، "محاولة نقل المصطلحات السياسية إلى اللغة العربية". منبر الحوار (العدد ١٠، صيف ١٩٨٨):
- الرمضاني، مازن إسماعيل، «نحو تدريس صنع القرار السياسي الخارجي في الجامعات العربية»، في تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، محرر، عبد المنعم سعيد. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.
- سعيد عبد المنعم، «العلوم السياسية في الوطن العربي»، في تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، محرر، عبد المنعم سعيد. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.
- سليم، محمد السيد، «تدريس السياسة الخارجية في الجامعات العربية»، في تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، محرر، عبد المنعم سعيد. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.



- السيد، مصطفى كامل، «دراسة الصهيونية في الجامعات العربية»، في تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، محرر، عبد المنعم سعيد. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.
- الطعان، عبد الرضا، «بعض المشكلات الخاصة بتدريس تاريخ الفكر السياسي في الوطن العربي»، في تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، محرر، عبد المنعم سعيد. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.
- عبد الحي، وليد «موقع القضية الفلسطينية في مناهج التعليم في الوطن العربي». «المستقبل العربي». (العدد ٨٥، مارس ١٩٨٦): ١٠٩-١٢١.
- عبد الله، عبد الخالق، «تدريس مادة التنمية والتنمية السياسية في جامعات الوطن العربي»، في تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، محرر، عبد المنعم سعيد، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.
- فياض، عامر حسن وعلي عباس مراد. «اتجاهات رسائل الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة بغداد». (العدد ٨، ٩. أغسطس ١٩٩٥): ٩٥:١١٠.
- المشاط، عبد المنعم، «تدريس الأمن القومي في الوطن العربي»، في تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، محرر، عبد المنعم. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.
- نوفل، أحمد سعيد، «تدريس القضية الفلسطينية في الجامعات العربية»، في تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، محرر، عبد المنعم سعيد. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.